

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٨١٧ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة
ولانحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات :
وبناءً على ما عرضه وزير التنمية المحلية :

قرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تنفيذ وصلة شرق المعمورة بطول ٣, ٢٥ كم
من ميناء أبو قير بمحافظة الإسكندرية والمتضمن تنفيذ كوبري التقاطع والأعمال الصناعية
أعلى الترع والمصارف .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
في المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها بالملحوظة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٩ يولية سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديوني

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١٧ لسنة ٢٠١٩
باعتبار إقامة مشروع وصلة شرق المعمورة بطول ٣,٢٥ كم
من ميناء أبو قير والمتضمن تنفيذ كوبري التقاطع
والأعمال الصناعية أعلى الترع والمصارف
من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر
على الأراضي اللازمة لتنفيذه

أتشرف بعرض الآتي :

بناءً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن مشروع وصلة شرق المعمورة لذا ..
فقد طلب السيد محافظ الإسكندرية تقرير صفة النفع العام لمشروع وصلة شرق المعمورة
بطول ٣,٥ كم من ميناء أبو قير والمتضمن تنفيذ كوبري التقاطع والأعمال الصناعية أعلى
الترع والمصارف والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذه والمملوكة
 لشركة جيفركس وآخرين كما هو مبين بكشف أسماء الملاك الظاهرين المرافق .

صدر المجلس التنفيذي لمحافظة الإسكندرية رقم ١٤ بجلسة ١٦/١/٢٠١٩
بالموافقة على المشروع المشار إليه .

تم إيداع مبلغ ٤٠١٥٠ جنيهاً مصرياً وأربعون ألفاً ومائة وخمسون جنيهاً مصرياً (لا غير) .
بأمر الدفع الإلكتروني رقم ٤٠١٠٤٠١٠ لدى مديرية المساحة بالمحافظة لحساب
تعويضات نزع الملكية لهذا المشروع بصفة مبدئية وسيتم تقدير التعويض النهائي فور
 صدور قرار نزع الملكية إعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن
 نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية .

كما وافق السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء على إقامة المشروع بالقرار رقم
 بتاريخ / / ٢٠١٩ بدلاً عن المجلس الشعبي المحلي للمحافظة .

ولما كان إقامة مشروع وصلة شرق المعصورة بطول ٣,٢٥ كم من ميناء أبو قيسر والمتضمن تنفيذ كوبري التقاطع والأعمال الصناعية أعلى الترع والمصارف بمحافظة الإسكندرية يحقق نفعاً عاماً لأهالي المحافظة الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير هذه الصفة له والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذه .

لذلك .. وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ولانحته التنفيذية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولانحته التنفيذية والمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ يحل المجالس الشعبية وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المرفق .

برجاء - في حالة الموافقة - التفضل بإصداره .

وزير التنمية المحلية

لواء/ محمود شعراوي











